ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

6 فبراير 2024

بداية ساخنة: الفائدة + 2%، وانتهاء صندوق النقد من المراجعة

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
احمد بيومي
اسماء رفعت
اسماء فهمي
ايه حمدي
بسنت جمال
سالي عاشور
محمد صبري
د. عمر الحسيني
امل اسماعيل
مصطفي عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

16 معلومة مصورة

17 مقالات تحليلية

تقديم

يناقش هذا العدد أبرز القضايا الاقتصادية الأسبوعية، وعلى رأسها اتمام بعثة صندوق النقد مراجعتها الأولى والثانية لبرنامج التمويل المشترك مع مصر الذي بدأ في يناير 2023، وإقدام المركزي على رفع سعر الفائدة والذي ينظر له على أنه بداية جادة لتعامل السياسة النقدية مع تحديات التضخم وارتفاع الأسعار أو تمهيدًا لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتفقت فيه مصر مع صندوق النقد، لكن ذلك ليس الحدث المهم الوحيد، حيث إن أداء البورصة المصرية خلال الإسبوع الماضي طرح العديد من التساؤلات، وتوقف سوق الذهب، وإبقاء الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة، والعديد من القضايا الأخرى التي نستعرضها بالتحليل والتفصيل.

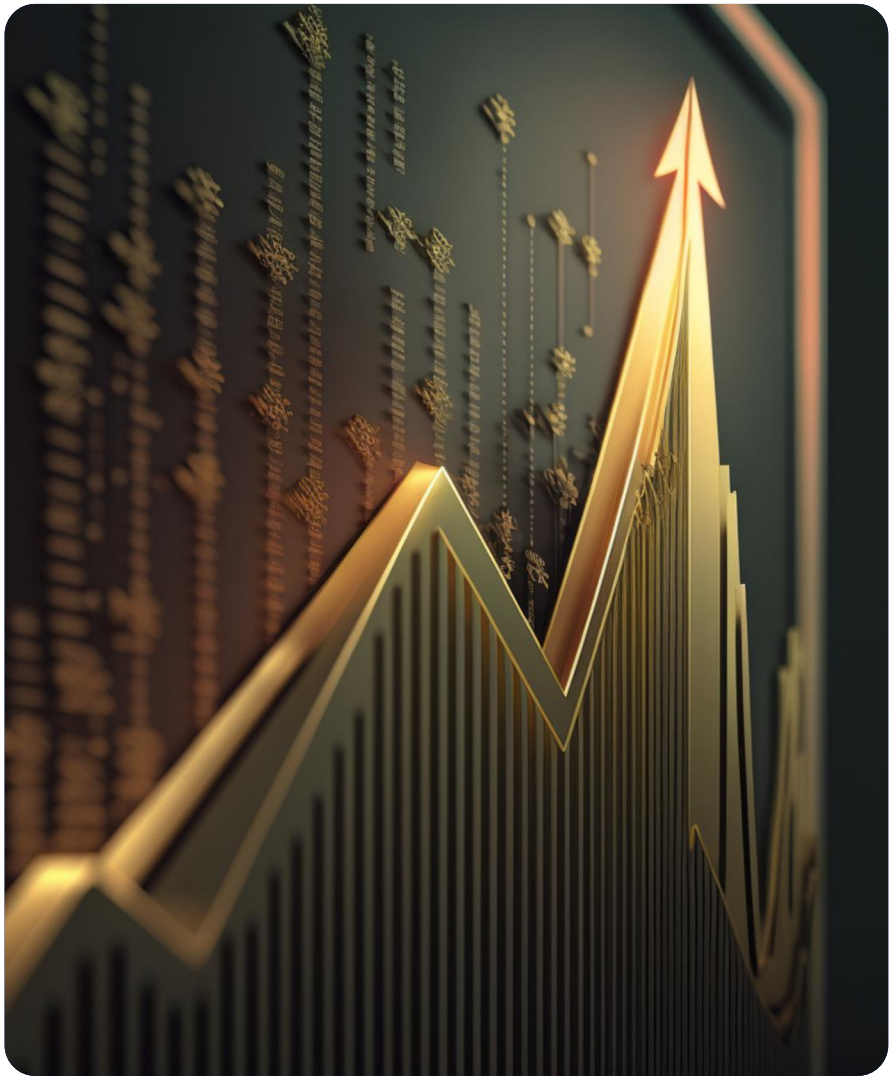

أبرز قضايا الأسبوع

يستعرض هذا القسم أبرز الأحداث الاقتصادية على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي خلال الأسبوع الأول من فبراير عام 2024، مع تقديم تحليل للأخبار والتطورات التي قد يسفر عنها تأثير على الوضع الاقتصادي في مصر.

محليًا

- **تعطل سوق الذهب وتقلبات بسوق الأوراق المالية ورفع المركزي الفائدة بنسبة 2% مع الإعلان عن إتمام المراجعة الأولى والثانية لبرنامج التمويل مع مصر**

إذا كنت ممن يستثمرون بالذهب فنود أن نعلمك أن سوق الذهب في مصر قد شهد حالة من شبه التوقف على خلفية اضطرابات بأسعار المعدن الأصفر عقب وصوله لمستويات قياسية غير مسبوقة منذ الأربعاء 24 يناير 2024 حيث كان جرام الذهب من عيار 24 وصل لـ 4400 جم وتوقفت عمليات البيع والشراء تمامًا بعد أن كان يتم تسعير المعدن الأصفر بسعر الدولار بالسوق الموازية بما يصل إلى 72جم في ظل ثبات الأسعار عالميًا و استقرارها، وهو ما يجعلنا نطرح تساؤلًا لمن يرغب في الاستثمار في الذهب، هل تتوقع أن ينخفض سعر الجنيه المصري إلى 72 جم للدولار حقًا في الفترة الحالية؟، وبالطبع من الصعب الإجابة على ذلك التساؤل، لكن إذا نظرنا إلى قرار المركزي خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية في الأول من فبراير

2024، والـذي نتـج عنـه رفـع سـعر الفائدة بمقـدار 200 نقطة أسـاس (2%)، ومـا ورد بالبيـان الرسـمي الصـادر عن لجنة السياسـات النقدية أن ذلـك الرفـع يأتي إثر مخـاوف من ارتفـاع التضخم بمصر نتيجـة لإجراءات الإصلاح الاقتصـادي التـي نفذتهـا الحكومـة المصريـة لضبـط الماليـة العامـة بمراجعـة أسـعار بعـض السـلع الحكوميـة، بالإضافـة إلـى بعض التوتـرات الجيوسياسـية بالمنطقـة، والتـي علـى رأسـها الحـرب في غزة وتأثـر قنـاة السـويس بتلك الحـرب أو قرب تطبيق برنامـج إصلاحي جديد مـع إعلان بعثـة صنـدوق النقـد الدولـي بمصـر عـن إتمـام المراجعـة الأولـى والثانيـة مـن البرنامـج التمويلـي المقـدم لمصـر، والإشـادة بالتعـاون المصري و السـعي لاسـتكمال بعـض المفاوضـات عبر قنوات الاتصـال الإلكترونيـة تمهيدًا لصـرف تمويل لمصر يتـراوح بين 7 إلى 10 مليـارات دولار أمريكـي، يمكنك قراءة المزيد من التفاصيل في القسـم الثالـث من النشـرة فـي المقال بعنوان «قـراءة في قـرار المركزي برفع الفائـدة 200 نقطـة أسـاس» حيـث رصدنـا بالتحليـل أثـر قـرار المركـزي والأبعـاد المحليـة والعالميـة التـي سـاهمت فـي اتخاذ ذلـك القرار.

مـن جانـب آخـر شـهد سـوق الأوراق الماليـة المصريـة تقلبـات عديـدة خلال الأسـبوع الماضـي؛ حيـث تراجع مؤشـر «EGX30» القياسـي بنحو 7%، مقلصًـا مكاسـبه الشـهرية إلـى 14%. وفـي الوقـت نفسـه، سـارع تجـار المشـتقات الماليـة إلـى رفـع رهاناتهـم علـى خفض قيمـة الجنيه المصـري. وفـي سـوق العقـود الآجلـة غيـر القابلـة للتسـليم، انخفـض عقـد الجنيـه لأجـل 12 شـهرًا إلـى 65 جنيهًـا أمـام الـدولار، مسـجلًا مسـتوى قياسـيًا منخفضًـا، فـي حيـن تُتـداول العقـود لأجـل 3 أشـهر حـول مسـتوى 50 جنيهًـا أمـام العملـة الخضـراء.

- **EFG المصرية تسعى لاقتناص رخص رقمنة «العقود» و«الهوية» خلال 2024**

تعتزم «إي إف جي فينانس»، التابعة لمجموعة «إي إف جي» القابضة (EFG) المصرية، الحصول على رخص أو الموافقة على تقديم خدمات «العقود الرقمية»، و«الهوية الرقمية» للأنشطة المالية غير المصرفية خلال 2024، إلى جانب رخصة «تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة»، بعدما سمحت الهيئة العامة للرقابة المالية في يوليو من العام الماضي، بالتأسيس والترخيص لشركات جديدة تزاول أنشطة مالية غير مصرفية باستخدام التكنولوجيا المالية، في مجالات الهوية الرقمية والسجلات الرقمية والعقود الرقمية والحسابات الرقمية لإتمام المعاملات المالية غير المصرفية إلكترونيًا.

- **مصر تعتزم إصدار سندات بالدرهم الإماراتي**

تدرس مصر طرح سندات في الأسواق الخليجية لأول مرة، بما في ذلك بحث إمكانية إصدار سندات بالدرهم الإماراتي. ووفقًا لتصريحات وزير المالية فإن طرح سندات في الأسواق الخليجية يحتاج جهدًا كبيرًا وترتيبات مع مستشارين محليين ودوليين ولجنة الأسواق المالية في دول الخليج. وتدرس مصر أيضًا إصدار سندات بالروبية الهندية وسندات بدولار هونغ كونغ ضمن خطط الوزارة لتنويع مصادر وأدوات التمويل والعملات وأسواق الإصدارات وتوسيع قاعدة وشرائح المستثمرين الدوليين، بما في ذلك اليابان والصين والسندات الخضراء والصكوك السيادية.

- **شركات التمويل العقاري تضخ 8.5 مليارات جنيه خلال 11 شهرًا**

ضخت شركات التمويل العقاري 8.487 مليارات جنيه للعملاء خلال الـ 11 شهرًا الأولى من عام 2023، مقابل 12.529 مليار جنيه خلال فترة المقارنة من عام 2022، بتراجع 32.3%، وفقًا للهيئة العامة للرقابة المالية. كما تراجع إجمالي قيمة إعادة التمويل العقاري بنسبة 25.3% لتسجل 1.335 مليار جنيه خلال الـ 11 شهرًا الأولى من عام 2023، مقابل 1.788 مليار جنيه خلال الـ 11 شهرًا الأولى من عام 2022.

- **الرقابة المالية: إصدارات السوق الأولية تسجل 298 مليار جنيه خلال 11 شهرًا**

كشف تقرير الهيئة العامة للرقابة المالية عن أن إجمالي قيمة إصدارات أسهم التأسيس وزيادات رءوس الأموال 298 مليار جنيه منذ يناير حتى نوفمبر الماضي، مقابل إصدارات بقيمة 243 مليارًا خلال الفترة المقابلة من 2022، بنسبة صعود بلغت 22.5%. وبلغ إجمالي عدد إصدارات أسهم التأسيس وزيادة رءوس الأموال 2.6 مليون إصدار، مقابل 2.9 مليون في الفترة نفسها من العام الماضي بنسبة انخفاض 9.3%.

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

- **ارتفاع قيمة عقود التأجير التمويلي بالسوق المصرية إلى 103.1 مليارات جنيه**

ارتفعت قيمة عقود التأجير التمويلي بالسوق المصرية بنحو 28% لتسجل 103.138 مليار جنيه خلال الـ 11 شهر الأولى من 2023، مقابل 80.601 مليار جنيه خلال الفترة ذاتها من عام 2022. وأوضحت التقارير الشهرية الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية، أن عدد عقود النشاط بلغ 1.816 ألف عقد بنهاية نوفمبر 2023، مقابل 2.722 ألف عقد بنهاية نوفمبر 2022، بتراجع 33.3%.

- **وزير المالية يتوقع جذب 2 مليار دولار حصيلة من مبادرة استيراد سيارات المصريين في الخارج**

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن مجلس الوزراء وافق على مد العمل بمبادرة استيراد سيارات المصريين بالخارج لثلاثة أشهر كمهلة إضافية أخيرة لتوسيع قاعدة المستفيدين من هذه التيسيرات، على ضوء الإقبال الذي شهدته المرحلة الثانية، حيث تضاعف عدد المسجلين في أول شهرين من المرحلة الثانية أكثر من ٣ مرات مقارنة بالفترة نفسها من المرحلة الأولى، لافتًا إلى أن الطلبات المسجلة في أول مرحلتين فقط تدفع بتوقعاتنا لنحو ٢ مليار دولار، ونحن نعمل على تيسير إجراءات الإفراج الجمركي عن سيارات المصريين بالخارج.

- **الأولوية للعروض بالجنيه.. "التموين" تطرح مناقصة جديدة لاستيراد الأرز**

طرحت الهيئة العامة للسلع التموينية، مناقصة لاستيراد أرز أبيض طبيعي تام الضرب قصير الحبة بنسبة كسر 10% من إنتاج محصول 2023/2024 معبأ بعبوات 50 كيلو لحساب الشركة القابضة للصناعات الغذائية، وذلك من أي منشأ، على أن تكون أولوية القبول للعروض المقدمة بالجنيه وليس بالدولار. ووفق بيانات المناقصة، اشترطت "السلع التموينية" وصول الكميات في الفترة بين 15 مارس المقبل وحتى 15 أبريل.

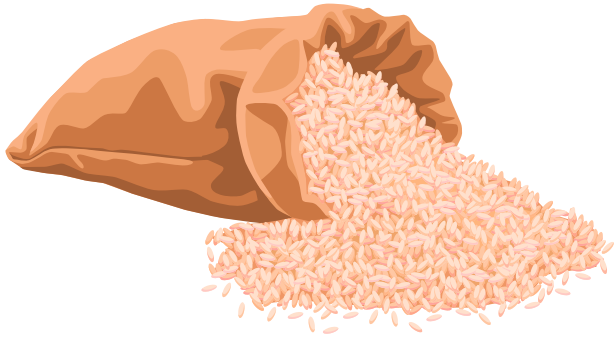

الزراعة: صادرات الفراولة للسعودية مستمرة وما حدث إجراء تنظيمي

أكدت وزارة الزراعة، أن المملكة العربية السعودية لم تحظر صادرات الفراولة المصرية، وأن قرار وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية بوقف استقبال وارداتها من محاصيل الفراولة، هو قرار إجرائي وتنظيمي داخلي يخص المملكة، وتم تطبيقه على أغلب الواردات الزراعية إليها من جميع دول العالم، ومصر ليست معنية وحدها بالقرار.

- **قرار جمهوري بنقل ملكية مقار وزارية لصندوق مصر السيادي**

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قرارًا جمهوريًا يقضي بنقل ملكية عدد من المقرات الحكومية إلى صندوق مصر السيادي، وفق ما نشرته الجريدة الرسمية الأسبوع الماضي. وتستمر الوزارات والجهات الشاغلة للعقارات المنصوص عليها في القرار في شغلها لها دون مقابل وذلك لحين الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة أو توفير مقر بديل من المقرات التي يجرى إخلاؤها، حسبما ورد في المادة الثالثة من القرار.

THE SOVEREIGN FUND OF EGYPT

صندوق مصر السيادي

- **سعيًا لحشد النقد الأجنبي.. الحكومة تجهز حزمة حوافز لتصدير العقار المصري**

التقى المطورون العقاريون بعدد من المسئولين الحكوميين لمناقشة آليات تنفيذ المبادرة المقترحة لتصدير العقار المصري -سواء للمصريين بالخارج أو الأجانب- والتي يجرى بموجبها شراء العقارات من مطوري القطاع الخاص بالنقد الأجنبي، وفقًا لبيانٍ صادرٍ عن وزارة الإسكان أمس. وتناول الاجتماع أيضًا الحوافز التي سيجرى تقديمها في إطار المبادرة، التي تهدف إلى جذب المزيد من العملة الصعبة للبلاد.

- **صندوق النقد الدولي يخفض توقعاته لنمو السعودية ومصر مجددًا**

خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وطال ذلك أيضًا اقتصاد أكبر بلد في المنطقة من حيث عدد السكان، رغم مضي 3 شهور ونصف فقط على آخر تقديراته، والتي شهدت حينها خفضًا مماثلًا لسابقتها.

- **انخفاض صافي الأصول الأجنبية بالقطاع المصرفي**

انخفضت صافي الأصول الأجنبية للبنوك المصرية مسجلة عجزًا قدره 27.2 مليار دولار ليسجل انخفاضًا بنسبة 1.1% مقارنة بالشهر السابق.

إقليميًا

- **السعودية تلغي خططًا لزيادة قدرة إنتاج النفط إلى 13 مليون برميل يوميًا**

أعلنت شركة أرامكو السعودية أنها تلقت توجيهًا من وزارة الطاقة بالإبقاء على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى الحالية عند 12 مليون برميل يوميًا. وكانت المملكة قد وضعت خطة قبل 4 سنوات، وتحديدًا في مارس 2020 برفع الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة إلى مستوى 13 مليون برميل يوميًا. وتنتج أرامكو حاليًا 9 ملايين برميل نفط يوميًا، وستستمر على هذا المستوى من الإنتاج حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري، مع تمديد السعودية الخفض الطوعي للإنتاج البالغ مليون برميل يوميًا والذي بدأ تطبيقه في يوليو، بهدف دعم الأسعار واستقرار سوق والنفط، وبالتنسيق مع تحالف "أوبك+".

عالميًا

- **الفيدرالي الأمريكي يبقي على أسعار الفائدة دون تغيير**

أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على أسعار الفائدة دون تغيير للاجتماع الرابع على التوالي، وفقًا لبيان يوم الأربعاء. وبذلك، ستظل أسعار الفائدة عند أعلى مستوى لها في 22 عامًا عند 5.25%-5.50% بعد دورة تشديد نقدية قوية، مما دفع أسعار الفائدة إلى أعلى مستوى لها منذ عام 2001.

- **أمر قضائي بتصفية إيفرغراند الصينية الأكثر مديونية في العالم**

قررت محكمة في هونغ كونغ تصفية مجموعة «تشاينا إيفرغراند» الصينية؛ مما يعني بداية عملية شاقة لتقسيم واحدة من أكبر ضحايا أزمة الديون العقارية التي دامت لسنوات وانتشرت آثارها على مستوى البلاد. وبموجب عملية التصفية تقع المجموعة تحت إدارة مصفين مؤقتين مع معالجة الأزمات التي عانت منها. وقد تم تعليق التداول في أسهم «إيفرغراند» بعدما انخفض السهم 21%، مما خفض قيمة المجموعة السوقية إلى 2.15 مليار دولار هونغ كونغ (275 مليون دولار أميركي) فقط.

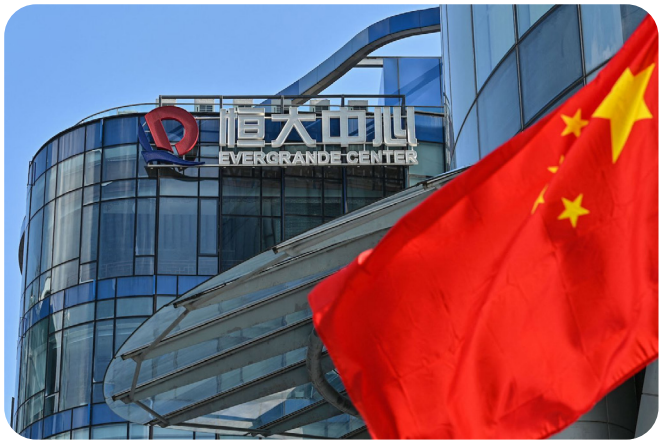

- **مؤسسات مالية تتوقع زيادة أسعار النفط مع تصاعد الاضطرابات الجيوسياسية**

توقعت مؤسسات مالية وشركات طاقة ارتفاع أسعار النفط العالمية على وقع تزايد الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط والبحر الأحمر. وقال "مازهو بنك Mizuho Bank-": إنه على الرغم من تراجع الطلب على النفط، إلا أن التوترات الجيوسياسية تهدد بارتفاع الأسعار. أما مجموعة "رابيدان إنرجي Rapidan Energy-" فاعتبرت أن الهجوم على القوات الأمريكية في الأردن قد يتسبب في رفع أسعار النفط بدولارين لكل برميل. وتوقعت "فاندا إنسايتس Vanda Insights-" أن أي ضربة مباشرة على شحنة نفط في الشرق الأوسط أو بنية تحتية لإنتاج النفط قد تؤدي إلى وصول خام برنت إلى 90 دولارًا. وأشارت "إس كي إنوفيشن SK Innovation-" إلى أن استهداف الحوثيين لناقلات النفط سيرفع تكاليف الشحن والتأمين.

معلومة مصورة

تطور سعر الفائدة في مصر منذ مارس 2023

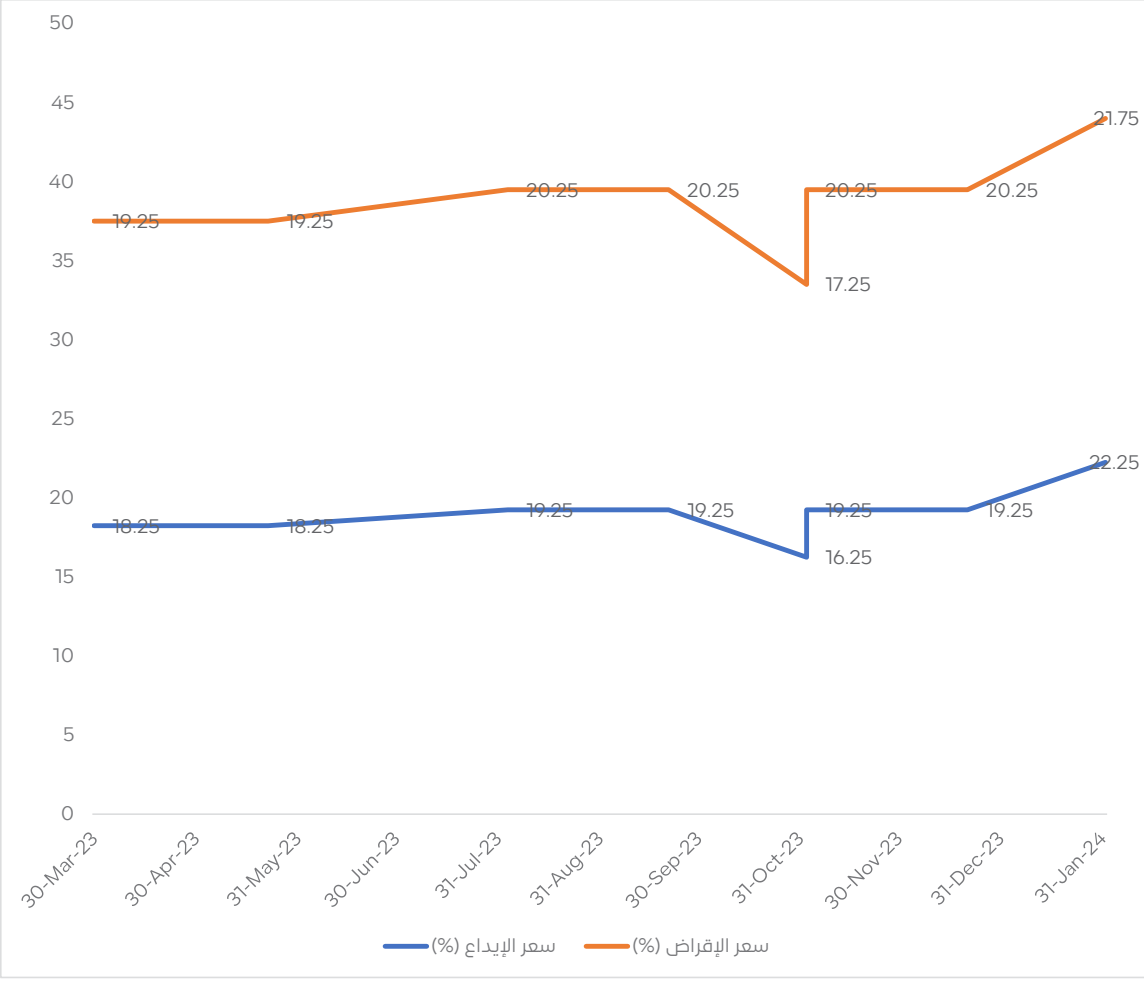

مقالات تحليلية

قـــراءة فـــي قـــرار المركـــزي برفـــع الفائـــدة 200 نقطـــة أســـاس

أحمد بيومي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي في اجتماعها المنعقد الخميس الموافق 1 فبراير 2024 رفع سعري العائد للإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية بالبنك المركزي بواقع 200 نقطة أساس (2%) ليصل إلى 21.25%، و 22.25%، 21.75% على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 200 نقطة أساس ليصل إلى 21.75%، ذلك هو قرار الاجتماع الأول للجنة السياسات النقدية بمصر هذا العام، ولفهم أعمق لذلك المشهد هناك حاجة للنظر بزاوية أوسع على الوضع العالمي ثم المصري وتحليل المشهد الحالي للوقوف على أسباب ذلك القرار وأبعاده.

الوضع عالميًا

منذ اندلاع حرب روسيا وأوكرانيا، ارتفعت معدلات التضخم عالميًا وهو ما دفع البنوك عالميًا لاتخاذ سياسات نقدية تشددية في محاولة للسيطرة على معدلات التضخم عالميًا، حيث رفعت الولايات المتحدة الأمريكية أسعار الفائدة بنسبة 5% خلال عامين لتصل إلى نطاق 5.25 – 5.50% وبإجمالي 425 نقطة أساس (4.25%) في عام 2022، وحوالي 25 نقطة أساس 0.25% في

عـام 2023، خلال اجتمـاع يوليـو عـام 2023، ذلـك المعـدل للفائـدة هـو الأعلـى بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة منـذ عقـود، إلا أن معـدلات التضخـم عالميًا بـدأت فـي التراجـع نسـبيًا؛ حيـث تراجع معـدل التضخم عنـد مسـتوى 3.2% إلـى جانـب ظهـور ضعـف فـي سـوق العمـل مـع زيـادة عـدد الأمريكييـن الذيـن قدمـوا علـى إعانـات بطالـة، علـى الرغـم مـن أن مسـتويات البطالـة بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة لا تـزال جيـدة عنـد مسـتوى 3.7%، يمكـن الربـط بشـكل مباشـر بيـن نتائـج تلـك المؤشـرات الاقتصاديـة وبيـن مـا صـرح بـه رئيـس بنـك الاحتياطـي الفيدرالـي الأمريكـي جيـروم بـأول: «مـن غيـر المحتمـل أن نرفـع سـعر الفائـدة أكثـر مـن ذلـك»، خاصـة وأن الفيدرالـي الأمريكـي تـرك النطاق المسـتهدف لسـعر الفائـدة دون تغييـر فـي اجتماعـه الأخيـر فـي ديسـمبر 2023، وهـو مـا يدفعنـا لتوقـع حـدوث ثلاثـة انخفاضـات فـي أسـعار الفائـدة بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة خلال عـام 2024 علـى الأقـل، وبخفـض يقتـرب مـن 150 نقطـة أسـاس فـي حـال اسـتمرار اسـتقرار معـدلات التضخـم عالميًا عنـد الوضـع الحالـي وعـدم نشـوب أي نزاعـات أخـرى بالعالـم تؤثـر علـى معـدلات التضخـم وهـو مـا يعـزز مـن توقعاتنـا بنهايـة دورة رفـع الفيدرالـي الأمريكـي لأسـعار الفائـدة.

الوضع مصريًا

انخفضـت معـدلات التضخـم العـام والأساسـي لتسـجل 33.7% و34.2% علـى الترتيـب فـي ديسـمبر 2023 مدفوعـة بالأثـر الإيجابـي لفتـرة الأسـاس، فـي حيـن تشـير التطـورات الحاليـة إلـى اسـتمرارية الضغـوط التضخميـة وارتفـاع نمطهـا عـن المعتـاد، وهـو مـا ينعكـس علـى أسـعار السـلع الغذائيـة وغيـر الغذائيـة، خاصـة فـي ظـل الأوضـاع الجيوسياسـية العالميـة، والتـي تتمثـل فـي الحـرب الروسـية الأوكرانيـة والاضطرابـات بمنطقـة البحـر الأحمـر التـي خلّفهـا العـدوان

الإسـرائيلي علـى غـزة وهجمـات قـوات التحالـف ضـد الحوثييـن، إذ تشـكل تلـك الأوضـاع حالـة مـن عـدم اليقيـن حـول معـدلات التضخـم بالعالـم والمنطقـة، تلـك الأوضـاع إلـى جانـب إجـراءات ضبـط الماليـة العامـة والتـي تتمثـل فـي خفـض دعـم مترو الأنفـاق والكهربـاء التـي تـم تطبيقهـا فـي ينايـر مـن عـام 2024، هـذا إلـى جانـب اسـتحقاق شـهادات الاسـتثمار لمـدة عـام فـي ينايـر 2024 والتـي حاولـت الحكومـة اسـتيعابها مـن خلال إصـدار شـهادات أخـرى بأسـعار فائـدة 23.5% تدفـع شـهريًا، و 27% تدفـع سـنويًا، هـذا إلـى جانـب زيـادة الضغـط علـى عملـة الجنيـه المصـري والـذي يظهـر فـي تكلفـة التأميـن علـى الديـون السـيادية المصريـة لمـدة عـام CDS والتـي وصلـت إلـى 9.6% بنهايـة ينايـر مقابـل 8.86% فـي 21 ديسـمبر 2023- تدفـع مجتمعـة التزايـد مـن احتماليـة ارتفـاع معـدل التضخـم فـي ينايـر بمقـدار 2.3% مقارنـة بزيـادة بحوالـي 1.4% فـي ديسـمبر 2024.

مـن جانـب آخـر فيمكـن وضـع قـرار المركـزي بزيـادة سـعر الصـرف بمقـدار 200 نقطـة أسـاس فـي إطـار قـرب التوصـل إلـى اتفـاق مـع صنـدوق النقـد الدولـي، إذ يمكـن أن يكـون قـرار المركـزي برفـع سـعر الفائـدة مقدمـة لبرنامـج إعـادة الهيكلـة الاقتصاديـة المؤجـل منـذ عـام تقريبًـا، حيـث مـن المتوقـع أن تعلـن الحكومـة عـن عـدد مـن إجـراءات الدعـم الاجتماعـي الجديـدة التـي قـد تتضمـن زيـادات جديـدة فـي الأجـور والمعاشـات للقطـاع العـام مـن أجـل تخفيـف أعبـاء تلـك الإصلاحـات علـى شـرائح السـكان ذوي الدخـل المنخفـض واتخـاذ بعـض التدابيـر الإجرائيـة الأخـرى المتمثلـة فـي خفـض الدعـم عـن الطاقـة وزيـادة الدعـم للغـذاء، وقـد يتـم تغييـر مسـتوى الضرائـب غيـر المباشـرة، ومـن المتوقـع فـي حـال التوصـل لاتفـاق مـع الصنـدوق أن تحصـل مصـر علـى قـرض بحوالـي 9 إلـى 10 مليـارات دولار أمريكـي، علـى أن يتـم إتاحـة حوالـي 6 إلـى 7 مليـارات دولار مـرة

واحدة في النظام المصرفي وهو ما سيكون له أثر إيجابي على توفير احتياجات الدولار بالمصارف المصرية وتقليص الفارق بين سعر الصرف بالسوقين الرسمي والموازي.

من جانب آخر فإن زيادة فائض السيولة بالنظام المصرفي يظل أحد أهم التحديات التي يجب التعامل معها بشكل حاسم، إذ قفزت معدلات السيولة في مزاد الودائع المفتوحة fixed-rate OMO deposit auction إلى 757 مليار جم في 30 يناير 2024 بزيادة قدرها 429.5 مليار جم منذ اجتماع لجنة السياسات النقدية الأخير، أما عن معاملات الودائع المربوطة بالكوردور فقد امتص البنك المركزي سيولة بحوالي 176.2 مليار جم منذ الاجتماع الأخير للجنة السياسات النقدية، منها 107 مليارات جم مصري في الأسبوعين الماضيين، تلك السياسات التي يتبعها المركزي تستهدف امتصاص السيولة الموجودة بالسوق في محاولة للسيطرة على معدلات التضخم والتناغم مع قرارات المركزي برفع معدل الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس.

لكن هناك أمور إيجابية في المشهد تتمثل في تقلص صافي الالتزامات الأجنبية للقطاع المصرفي المصري بحوالي 170 مليون دولار أمريكي على أساس شهري في نوفمبر 2023 ليصل إلى 27 مليار دولار أمريكي، وارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بحوالي 47 مليون دولار على أساس شهري لتصل إلى 35.22 مليار دولار في ديسمبر مقابل 35.2 مليار دولار في الشهر السابق له، وارتفعت الودائع غير المدرجة ضمن احتياطي البنك المركزي بنسبة 3.2% على أساس شهري في ديسمبر إلى 6.38 مليارات دولار أمريكي في ديسمبر وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري.

السياسات المنتظرة

لن نرسم خارطة طريق في هذا الجزء لكننا سنلقي الضوء على الآليات المتبعة عن السياسات المنتظرة بقدر محاولتنا لرسم سيناريو محتمل عن السياسات الاقتصادية المنتظرة خلال الفترة المقبلة، والتي قد يتم تطبيق جزء منها أو تطبيقها بالكامل، فعلى مستوى السياسات النقدية فقد تم بالفعل إجراء رفع كبير في سعر الفائدة وقد تشهد الشهور المقبلة رفع آخر في أسعار الفائدة لمجابهة الضغوط التضخمية التي قد تترتب على اتفاق مصر مع صندوق النقد، من جانب آخر فقد صدرت بالفعل شهادات ادخار بمعدلات فائدة عالية، قد يكون هناك شهادات استثمار أخرى بفوائد أعلى في الفترة المقبلة أو يكتفي المركزي بالشهادات الحالية، ويتبقى للمركزي أداتان مهمتان في سياق السياسات النقدية، وهو ما يتمثل في رفع معدل الاحتياطي الإلزامي للبنوك المصرية ومن الجدير بالذكر أن الاحتياطي الحالي يبلغ 18%، أو يتم وضع سقف على معدلات العرض النقدي للجنيه المصري.

أما على جانب سياسات تحديد سعر الصرف، فيتبقى للمركزي أداة أخرى وهي إعادة تسعير الجنيه المصري في وقت ضخ النقد الأجنبي نفسه بالسوق السوداء لتقليل الفجوة بين العرض والطلب والوصول إلى سعر عادل للجنيه المصري يتساوى بين السوق الرسمية والسوق السوداء، وقد يضطر المركزي لاستخدام جزء من احتياطي النقد الأجنبي لحل أزمة الطلب المتراكم، وعند حل تلك الأزمة سيكتسب الاقتصاد المصري المرونة الكافية لجذب تدفقات استثمارات المحافظ وعودة تدفق العملات الأجنبية إلى

النظام الرسمي، خاصة فيما يتعلق بتحويلات المصريين العاملين بالخارج، ومن ثم ستعود آلية سعر صرف الجنيه للعمل بشكل جيد وقد يحدث ارتفاع لقيمة الجنيه المصري لاحقًا. أما على مستوى السياسات المالية فقد تم الإعلان بالفعل عن وضع سقف للإنفاق الاستثماري، ويتبقى أداتان مهمتان؛ وهما تطبيق إصلاح ضريبي (زيادة الضرائب)، وإصلاح الدعم.

تلك الإصلاحات تمر في وقت ينتظر فيه العالم الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2024 والتي من المقرر أن تنعقد يوم الثلاثاء 5 نوفمبر 2024، ويترشح الرئيس الحالي للولايات المتحدة الأمريكية «جو بايدن» لإعادة انتخابه مقابل «دونالد ترامب» عضو الحزب الجمهوري لإعادة انتخابه لولاية ثانية غير متتالية، تشكل تلك التطورات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية تأثيرًا غير مباشر على الأوضاع الاقتصادية بمصر يمكن الحديث عنها بالتفصيل في مقال آخر، وباختصار فقد هاجم دونالد ترامب سياسات الفيدرالي الأمريكي ذات الفائدة المرتفعة عدة مرات، وهو ما يعني أنه في حالة فوز ترامب فإنه قد يساهم في إسراع الولايات المتحدة الأمريكية نحو تطبيق سياسات نقدية توسعية، ومن ثم ستستفيد مصر خلال تنفيذها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

مقالات تحليلية

«تواصل ارتفاع أسعار حديد التسليح العالمية وانعكاس ذلك على أسعارها في مصر»

أسماء فهمي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يعد النمو الكبير في قطاع البناء والتشييد أحد العوامل المؤثرة في نمو أسواق حديد التسليح العالمية، فضلًا عن تطوير البنية التحتية التي تعد من ضمن العوامل المساهمة في تحفيز نمو السوق، هذا وتشهد الأسعار العالمية لحديد التسليح منذ نوفمبر العام الماضي وحتى الآن سلسلة من الارتفاعات في معظم الأسواق العالمية وبالتحديد تركيا والصين، وجاء ارتفاع الأسعار مدعومًا بالزيادة السريعة في تكلفة المواد الخام وارتفاع تكاليف الإنتاج بالرغم من تباطؤ الطلب على حديد التسليح، وعلى الوتيرة نفسها ارتفع سعر حديد التسليح في السوق المحلي المصري على إثر انخفاض المعروض وارتفاع تكاليف مدخلات التصنيع من ارتفاع أسعار خام الحديد واضطراب إمدادات خردة الحديد، بجانب استمرار طلب قطاعي البناء والبنية التحتية على حديد التسليح.

أولًا: أسواق حديد التسليح العالمية:

حقق حجم سوق حديد التسليح في السنوات الأخيرة نموًا واضحًا، وتشير التوقعات إلى أن السوق سيواصل نموه من 245.46 مليار دولار في عام 2023 إلى 260.97 مليار دولار في عام 2024 بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 6.3%، وذلك في ظل التوسع في مشاريع تطوير البنية التحتية والبناء، والنمو السكاني، والاستثمارات الحكومية في البناء وبالتحديد في الاقتصادات النامية.

كما أنه من المتوقع أن يشهد حجم سوق حديد التسليح نموًا قويًا في السنوات القليلة المقبلة لتنمو إلى 327.85 مليار دولار في عام 2028 بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 5.9%، ويمكن أن يعزى النمو في فترة التوقعات إلى مشاريع البنية التحتية للطاقة المتجددة والمدن الذكية ومشاريع البناء المستدامة والتي تعرف أيضًا باسم البناء الأخضر، وزيادة الطلب على حديد التسليح عالي القوة، وساهم ذلك في ارتفاع أسعار حديد التسليح في الأسواق العالمية ليصل متوسط سعر حديد التسليح 557 دولارًا للطن الواحد.

وتعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ -وبالتحديد دول الهند، إندونيسيا، اليابان، روسيا، كوريا الجنوبية- أكبر منطقة في سوق حديد التسليح في عام 2023 وصاحبة الصدارة في سوق حديد التسليح، إذ تتجه تلك الدول لتطوير البنية التحتية من القطارات فائقة السرعة إلى المدن التكنولوجية الكبرى، وهو ما يفسر التوقعات بارتفاع معدل نمو الطلب على حديد التسليح بما يزيد عن 5% في المنطقة؛ الأمر الذي يجعلها المحرك الرئيس للسوق العالمية.

أما في الصين فقد أظهرت البيانات الرسمية أن الاستثمار في التطوير العقاري في الصين انخفض بنسبة 9.3% على أساس سنوي في الأشهر العشرة الأولى من عام 2023، إذ بلغت إجمالي استثمارات مطوري العقارات في المشاريع الجديدة 9.59 تريليونات يوان (1.35 تريليون دولار)، في حين تراجعت عمليات بناء المساكن الجديدة بنسبة 23.2%، وبالتالي من غير المرجح أن يحافظ استهلاك الصلب في قطاع البناء التقليدي على النمو المرتفع نفسه كما كان الحال في السنوات السابقة، ويتوقع أن يستمر سوق العقارات الصيني في التأثير على الطلب على الصلب في عام 2024، وخاصة حديد التسليح، وسط استمرار المخاوف بشأن نسبة ديون مطوري

العقارات وتآكل القيمة الاستثمارية للمنازل، وفي الوقت نفسه من المتوقع أن يشهد الطلب على الصلب من البنية التحتية الجديدة والتصنيع المتطور نموًا قويًا.

فيما يتعلق بالسوق الأوروبية فبالرغم من أن أوروبا لديها العديد من الشركات التي تصنف على أنها ضمن عمالقة صناعة الصلب إلا أن السوق الأوروبية تشهد ركودًا في السنوات الأخيرة، وقد أدّى التباطؤ الاقتصادي وارتفاع التكاليف إلى إضعاف نشاط البناء، مما أدّى إلى اتباع نهج أكثر حذرًا للطلب على حديد التسليح، إلا أن التوسع الأوروبي مؤخرًا في تعزيز الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية الخضراء واعتماد حلول مبتكرة وصديقة للبيئة في تنشيط سوق حديد التسليح الأوروبية على المدى الطويل، بل تشير التوقعات إلى أن يزداد الطلب على الصلب الأخضر في أوروبا وآسيا، بل ويتسارع أيضًا، في أعقاب الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات وشركات صناعة الصلب بإزالة الكربون من هذا القطاع.

أما سوق حديد التسليح في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل معدلات النمو الاقتصادي التي تحققها الدولة بجانب الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والبناء السكني ستعزز ارتفاع الطلب على حديد التسليح؛ مما يوفر قدرة على التنبؤ بنمو السوق في الفترة القادمة، خاصة مع تخصيص حكومة الولايات المتحدة عام 2021 تمويلًا كبيرًا في إطار خطة إعادة البناء بشكل أفضل للإسكان ميسور التكلفة؛ مما أدّى إلى طفرة في قطاع مواد البناء وتعزيز سوق حديد التسليح، ويشهد القطاع السكني طفرة في التوسع مع تزايد الطلب على مثل هذه المنازل المتينة والموفرة للطاقة، وارتفع حجم قطاع البناء والتشييد في الولايات المتحدة بنسبة 5.21%، و تُظهر سوق حديد التسليح في الولايات المتحدة نموًا

واعـدًا مـن 20.67 مليـار دولار أمريكـي في عـام 2022 إلـى 27.68 مليار دولار أمريكـي متوقـع بحلـول عـام 2030، وهـو مـا يعنـي معـدل نمـو سـنوي يبلـغ 3.7% خلال الفتـرة مـن عـام 2022 إلـى عـام 2030.

ثانيًا: سوق حديد التسليح في مصر:

يقـوم قطـاع الصلـب المصـري بشـكل كبيـر علـى صناعـة حديـد التسـليح الـذي يمثـل حوالـي 80% مـن إجمالـي مبيعـات الصلـب فـي مصـر، وتشـير البيانـات إلـى أن قطـاع الصلـب المصـري يعـد ثانـي أكبـر سـوق للصلـب في منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا من حيث الإنتاج وثالث أكبر سـوق مـن حيـث الاسـتهلاك، وهنـاك عـدد مـن الشـركات التـي تلعـب دورًا فـاعلًا فـي السـوق المصريـة ومنهـا شـركة العـز الدخيلـة للصلـب التـي تسـتحوذ علـى 53% مـن السـوق المصريـة، وشـركة الحديـد والصلـب المصريـة التي تسـاهم بنسـبة 23% مـن حجـم السـوق، وشـركة العـز لصناعـة الصلـب المسـطح التـي تسـاهم بنسـبة 13%، ومصنـع قنديـل للصلـب بنسـبة 11%، ويبلـغ عـدد الشـركات العاملـة في حديـد التسـليح بالتحديد نحو 24 شـركة حديـد تسـليح، علـى رأسـها «حديـد عـز»، و«بشـاي»، و«السـويس للصلـب»، و«حديـد المصريين» و«المراكبـي للصلـب».

هـذا وقـد سـاهم ارتفـاع أسـعار حديـد التسـليح العالمية فـي ارتفاع أسـعار حديـد التسـليح فـي السـوق المصريـة ارتفاعًـا ملحوظًـا منـذ نهايـة الربـع الثالـث مـن عـام 2023، وذلـك فـي ظـل ارتفـاع تكاليـف مـدخلات الصناعـة، وتراجـع إنتـاج مصر مـن حديد التسـليح خلال عام 2023 بحوالـي 4%، وتنتج مصـر حوالـي 7.9 ملاييـن طـن من حديد التسـليح، وحوالـي 4.5 ملايين طن بليـت، بينمـا تسـتورد 3.5 ملاييـن طـن بليت.

وكان الارتفـاع فـي أسـعار حديـد التسـليح مـن قبـل الشـركات المصنعـة الكبـرى فـي السـوق المحليـة المصرية مدعومًـا بعدة عوامـل، بما في ذلك ارتفـاع أسـعار خـام الحديـد الخـام واضطـراب إمـدادات خـردة الصلـب، وفـي

الوقت نفسه، انخفض استهلاك مصر من حديد التسليح إلى 4.6 ملايين طن خلال التسعة شهور الأولى من عام 2023 بنسبة انخفاض 30% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وسيؤدي الاتجاه المتزايد لأسعار فحم الكوك المعدني المستخدم في عملية صهر خام الحديد وأسعار الوقود إلى ارتفاع تكلفة إنتاج حديد التسليح في المصانع المحلية، الذي وصلت أسعاره الحالية إلى أعلى من 50 ألف جنيه للطن، ليبلغ سعر حديد عز 52 ألف جنيه للطن، وبشاي 42 ألفًا و300 جنيه، وسرحان 49 ألف جنيه، والعتال 49 ألف جنيه.

ومن هنا يمكن القول إن صناعة الحديد والصلب تعد من الصناعات الاستراتيجية التي تعمل الدول على تطويرها، وبما يساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية، وفي ظل نمو حجم السوق وارتفاع الطلب العالمي على حديد التسليح بالشكل الذي لا يتزامن مع ارتفاع الإنتاجية، ارتفعت أسعار الحديد والصلب في الأسواق العالمية بشكل كبير؛ وهو الأمر الذي انعكس على ارتفاع أسعاره في السوق المصرية بجانب ارتفاع تكلفة إنتاج الحديد المسلح في ظل ارتفاع تكلفة الطاقة التي أدّت إلى ارتفاع تكلفة إنتاج الحديد في مصر، وهو الأمر الذي سارع في ارتفاع سعر الحديد المسلح محليًا في ظل تراجع النقد الأجنبي في السوق المصرية وارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه المصري، هذا وقد يساهم إلغاء القرار المتعلق بفرض مصر رسوم إغراق على واردات حديد التسليح في تراجع أسعاره، وهي خطوة ستعمل على تحفيز مصانع الحديد والصلب للعمل بكامل طاقتها الإنتاجية بجانب مساهمة فتح الباب للاستيراد في تغطية جزء من الطلب المحلي على الحديد المسلح.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg